الامبريالية والتناقضات بين الاحتكارات الاميركية وانعكاساتها على دول العالم الثالث

ملف

يقول لينين بهذا الصدد : « لذا فان القرن العشرين هو نقطة انعطاف تتحول فيها الراسمالية القديمة الى راسمالية حديثة ويغدو الراسمال بشكل تام تسلطا للراسمال المالي ».

ان تاريخ ظهور الراسمال المالي ومحتوى هذا المفهوم هو : تركيز الانتاج وتشكيل الاحتكارات التي تنشا كنتيجة لهذا التركيز ودمج او توحيد هذه البنوك مع الصناعة .

ثانيا : الزراعة بحد ذاتها تشكل صناعة متميزة وتدخل بشكل اساسي ضمن الصنف غير العسكري لذا لا تحتل مكانا متميزا ضمن التصنيف .

ثالثا : ويمكن تقسيم الصناعات الاميركية الصغيرة الى الصناعات التي لم تنساق بشكل كامل الى الاحتكارات . بنفس الطريقة المشار اليها سلفا (اي كالصناعات الكبيرة) ومع هذا لا بد من معرفة ان هذه الصناعات اكثرها لا كلها، تدخل ضمن الصنف غير العسكري من وجهة النظر الاقتصاديه والسياسية .

يشمل هذا المجمع جميع القوى المنتجة (الصناعية) وغير المنتجة (العسكرية) التي تساهم في مسالة انتاج او استعمال البضائع الحربية ، ولذلك فهي تشمل طاقة جميع المؤسسات العسكرية الاميركية والصناعات التي تسد الحاجات الحربية الواقعة او المتوقعة .

وكما بينا فان اميركا بالرغم من تورطها في حروب متعددة على مر التاريخ اي منذ نشوئها كدولة فانها لم تظهر كدولة عسكرية « ميلتارية » حتى اواخر القرن التاسع عشر وكان سكان اميركا والمهاجرون الاوائل اليها يحاربون من اجل امكان توسيع الانتاج ولم يكونوا ينتجون تمهيدا للحرب لكنه بالتدريج واستنادا الى منطق القانون العام للراسمالية الذي يبين بان الامبريالية من خلال استمرارها تخلق عسكريتاريا ، فنشأت العسكريتاريا في اميركا ايضا . وفي مطلع هذا القرن كانت العسكريتاريا قد برزت كقوة اجتماعية لكنها لم تكن بعد قوة حاسمة ومؤثرة واستمر هذا الوضع الى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية بالرغم من اشتدادها عن ذي قبل في سنة ١٩١٣ كانت ضريبة الدفاع (مصاريف الامور العسكرية) فقط (٢،٢٥) دولار للشخص الواحد واصبحت في سنة ١٩٥٢ — اي بعد الحرب — (٢٥٠) دولارا وبلغ هذا الرقم (٤٠٠) دولار في سنة ١٩٧٢ وهذا يعني ان كل عائلة تعداد افرادها اربعة اشخاص يجب ان تدفع سنويا (١٦٠٠) دولار لشراء معدات حربية تصب على رؤوس شعوب العالم على شكل قنابل متفجرة ومحرقة وغيرها .

ولقد تضاعف نمو هذه القوة وبلغ شأوا من الخطورة في سنوات ما بعد الحرب بحيث ان ايزنهاور اظهر قلقه في كلمة القاها بمناسبة انتهاء فترة رئاسته للجمهورية قائلا :

« ان انشاء صرح عسكري عظيم وصناعات عسكرية ضخمة شيء جديد في التجربة الاميركية ويمكن تلمس تأثيره البالغ اقتصاديا وسياسيا ومعنويا في كل مدينة وكل ولاية وفي كل وحدة ادارية من وحدات الحكومة الفدرالية .. ان علينا ان نكون حذرين ازاء اكتساب المجمع العسكري الصناعي للقوة غير المرخصة يجب الا نسمح لهذا المجمع ان يشكل خطرا على حريتنا وتطورنا الديمقراطي .

لم يكن هذا الشخص انسانا يساريا جذريا ، كان رئيسا لجمهورية اميركا والاهم من ذلك حامل اكبر رتبة عسكريه في اميركا ودافعه الى بيان هذا القلق واضح ، هل كانت المسالة قد استفحلت بمكان بحيث ان رائحة الخطورة قد بلغت انف اكبر مسؤول في البلاد ؟ ...

لم يكن ذلك بالسبب الواقعي ... كان السبب الحقيقي هو اظهار شيء تبين في وقت متأخر والاعتراف به تضليلا للراي العام ... تطمين الخواطر الى انه « نحن ايضا منتبهون الى الخطر فلا تقلقوا اننا سنقف بوجه هذا الخطر ... » .

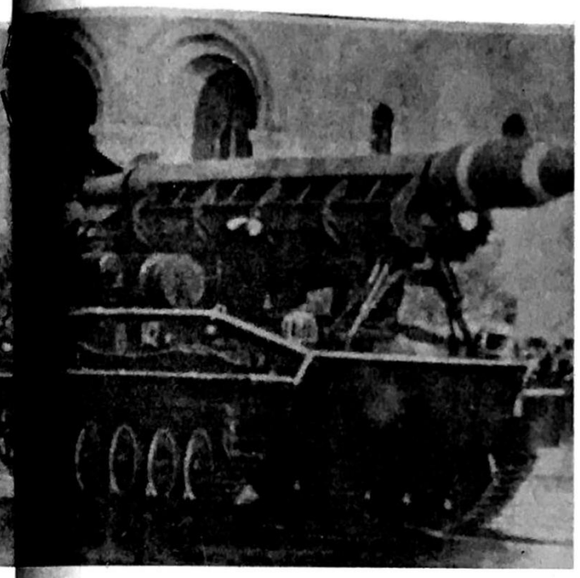

سنقسم هذا المجمع مقدما الى قسمين لكن هذا التقسيم كما سنرى ليس سوى شيئا من قبيل الافتراض اذ ان جناحي المجمع قد اندمجا في بعضهما بشكل لا يمكن فصلهما وتقييمهما على انفراد .

ا — القسم العسكري :

القوات المسلحة الاميركية (البحرية ، الجوية ، والبرية) التي يشكل البنتاغون « الاركان العامة » لقيادتها.

قفزت ميزانيتها من اقل من ٢ مليون دولار في السنة قبل الحرب العالمية الثانية الى ١١ مليار دولار في السنة بعد الحرب وبلغت الان رقما مذهلا هو ٩٠ مليار دولار .. ومع كل ذلك فان ما ذكر هو ظاهر المسالة فقط اذ ان لجنة الطاقة الذرية وادارة ملاك الجو والفضاء الدولية (ناسا) هما من هذا القسم .

لقد بلغت الميزانية العامة لهذه المؤسسة في سنة ١٩٧٢ ما يعادل الـ (١١٥) مليار دولار ، وتخمن ميزانيتها الان بـ ١٥٠ مليار دولار ومع كل ذلك فان ما ذكر هو الميزانية المعلنه فبجانب هذه الميزانية هناك ميزانيات عشرات المؤسسات الجاسوسية المستقلة والميزانية الضخمة لمؤسسة العسكريين القدامى .

وتشير الاحصائيات الى ان الحكومة الفدرالية قد انفقت على الامور العسكرية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية والى سنة١٩٧٢ ما بلغه اجمالا ... ... ١٥ مليون دولار كما وان الميزانية المنفقة من قبل الولايات اضافة الى اتفاقات الحكومة الفدرالية على القضايا العسكرية ضخمة حقا .

ب — القسم الصناعي :

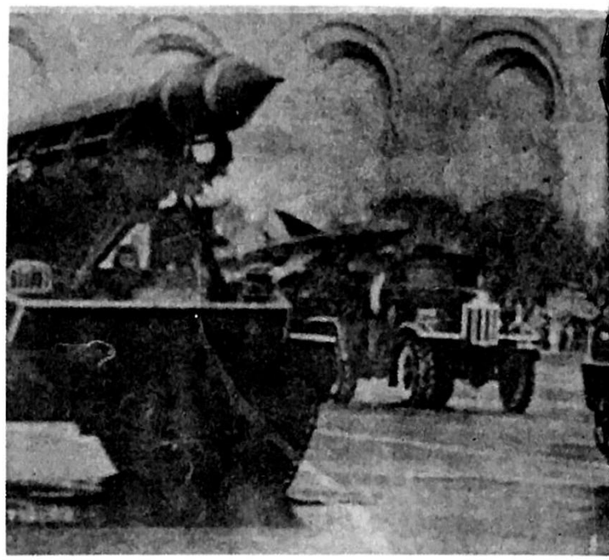

يشمل هذا القسم ما يقارب ١٠٠ احتكارا لكن ما يقل عن عشرة احتكارات منها تنهب ما يقارب ٥٠٪ من الميزانية التي تخصصها الدولة للامور العسكرية وهذه الاحتكارات الرئيسية هي :

جنرال ديناميكس ، مك دائل دوككرائن ، لوك هيدايركرافت ، يونايتد ايركرانت ، بوتينك ، نورت امريكان راكول ، كرومان ايروسيس ، جنرال الكتريك ، ...

وترتبط بهذه الصناعات بنوك عظيمة مثل فيرست ناشنال سيتي بنك نيويورك تشيس منهاتن بنك ، وموركان كارنتن ترست ، واسماؤها اللامعة في عالم الصيرفة العالميه دليل على ضخامة الرساميل التي تستقر في جوفها .

قلنا انه لا يمكن اعتبار هذين القسمين القسم العسكري والقسم الصناعي منفردين عن بعضهما اذ ان وحدة موجهي الطرفين واضحة بحيث انه في بعض الاحيان يضطر الكونغرس الاميركي الى تشكيل لجان للتحقيق حول هذا الموضوع ومنع الوحدة تحت ستار « تعارض المصالح » وتتعدد بشكل كبير الموارد المالية للجنرالات الذين يعينون في مجالس ادارة هذه الصناعات بعد الاحالة على المعاش فورا وكذلك موارد الجنرالات المليونيريه الذين يشكلون مساهمين رئيسيين في رساميل هذه الصناعات لكن هذا الواقع لا يقف عند هؤلاء الجنرالات فحسب والعادة المتبعة هي ان يكلف احد العقداء من قبل البنتاغون بابتياع احدى البضائع وبعد عقد الاتفاقية الخاصة بالشراء يحيل السيد العقيد الذي كرس جهدا كبيرا جريا على التقليد المتبع لصالح الشركة يحيل نفسه على المعاش ولا يلبث ان يجد نفسه في منصب عال في الشركة .

وفي خلال السنوات الاربعة المحصورة بين السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١ التحقت بهذه الصناعات ١١٠٠ من العاملين في البنتاغون من درجة نقيب فما فوق ، بينما انتقل ٢٣٢ من العاملين في هذه الصناعات الى كادر وزارة الدفاع (بيزنس ويك — ١٥ يناير — كانون الثاني ١٩٧٢) .

وتكشف بحوث مؤسسة بروكينكر عن ان ٨٦٪ من وزارة القوات البرية والبحرية والجوية الاميركيه في الفترة الواقعة بين ١٩٣٣ — ١٩٦٥ كانوا اما كبار الراسماليين او وكلاء الاحتكارات الكبيرة ، ٨٦٪ اي الجميع باستثناء عدة افراد .

وهكذا يتضح اتجاه وكيفية عمل ماكنة القمع الهائلة هذه، الانتاج والانتاج المضطرد لبضائع الموت وايجاد اماكن لتصريفها وبكلمة اخرى « خلق » الحرب وتحويل اقتصاد البلاد الى اقتصاد حربي وتتضح قوة المجمع اكثر لو علمنا انه في سنة ٧٠ ضم الكونغرس الاميركي بين اعضائه الـ٥٣٥، (٣٨٩) شخصا من المرتبطين بهذا المجمع اي ما يقارب ثلاثة اخماسه (نقلا عن المجلة الدورية للكونغرس الاميركي) .

تفسر هذه الحقيقة حقيقة اخرى هي على رغم كون الحرب العدوانية الاميركية في الفيتنام قد قصمت ظهر الولايات المتحدة الاميركية محملة اياها مصاريف تقدر بـ (٣٥٢٠٠٠) مليون دولار حسب الاحصائيات الاميركية وعشرات الالوف من الضحايا الاميركان وكانت الاحتكارات غير العسكرية هي الاخرى قد لبست لبوس الانسانيه واعتراضها على مواصلة الحرب كان الكونغرس الاميركي يبدي الكثير من التردد في اصدار تشريعات تقلل من صلاحيات البنتاغون مع اضطراره الى سن قوانين محددة لصلاحيات البنتاغون تحت ضغط الراي العام ، كان يبقى مجال التحايل فسيحا بحيث انه حتى عندما اقر اتفاقية السلام كان في وسع رئيس الجمهورية ان يقصف حتى هانوي بكل وقاحة .

وفي اوائل الستينات حيث بدأت العناصر والمجموعة اليسارية والراديكالية معارضتها للحرب الفيتنامية لم يقصده للدفاع عنها حتى عضو واحد ذو نفوذ في الكونغرس الاميركي . لكن هذا التبذير الجنوني في الميزانية الاميركية قد احدثت وضعا بحيث دفعت خلال فترة من الزمن حتى باوساط من الطغمة الحاكمة لم تكن ترتبط بشكل مباشر بالمجمع العسكري الصناعي بل تملك علاقات مع بقية الاحتكارات دفعت بها الى صفوف « معارضي الحرب » ومداعبة حمامة السلام .

ولا تستند هذه القوى الاساسيه المشكلة للمجمع بشكل مطلق على قوتها الاقتصادية والعسكرية او قوتها في السلطة